

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.13
5 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

إدارة الكوارث الطبيعية والبيئية في الدول
الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولا - مقدمة ١ - ٣
٢	ثانيا - الدول الجزرية الصغيرة النامية والكوارث الطبيعية ٤ - ٧
٣	ثالثا - آفاق الحد من الكوارث في المستقبل في الدول الجزرية الصغيرة النامية ٨ - ١١
٥	رابعا - استنتاجات وتوصيات تتبع في المستقبل ١٢ - ٢٢

* أعدت هذا التقرير أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وهو عبارة عن استكمال للوثيقة E/CN.17/1996/20/Add.1 وثمرتها للتشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة ومجموعة واسعة النطاق من المؤسسات والأفراد.

أولا - مقدمة

١ - أثناء المراحل النهائية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وأحداثه الختامية، أولي تركيز خاص على وضع سياسات لتقليل آثار الأخطار الطبيعية في أكثر المجتمعات والمناطق ضعفا في العالم. وبصفة عامة، تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من عزلة نسبية كما أن أسواقها الداخلية صغيرة وبيئتها هشة ومواردها محدودة نسبيا. ويجعل هذا المزيج من الخصائص تلك الدول ضعيفة بشكل خاص.

٢ - ويبدأ تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للأخطار عند عتبة منخفضة لدرجة تحتم أن يشكل الحد من الكوارث الطبيعية جزءا أساسيا في الخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة. ولقد أبرزت الآثار الاجتماعية والاقتصادية المشؤومة المترتبة على إعصاري جورج وميتش فضلا عن آثار التغير المناخي الناتج عن حدث من أقوى أحداث النينيو/النينيا في التاريخ الحديث، ضرورة وجود سياسات متكاملة طويلة الأجل لاتقاء الأخطار وتخفيف آثارها. ويمثل الضرر البالغ بلابين الدولارات في بلدان يقيّم ناتجها القومي بملايين الدولارات سببا قويا يحتم الحد من الأخطار على أساس عاجل. ويعني صغر حجم البلدان الجزرية الصغيرة النامية أنه سيكون من شأن الكوارث الطبيعية المقترنة بالعمليات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل تغير المناخ ونفاذ طبقة الأوزون وارتفاع مستوى البحر ونقص المياه العذبة وإزالة الأحراج والتهميش الاقتصادي من جراء تحرير التجارة والعولمة وتزايد الفقر، أن تؤدي إلى زيادة حدة المخاطر.

٣ - وتتضمن هذه الإضافة أسس تقييم الاحتياجات وصياغة سياسات فيما يتصل بالحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل.

ثانيا - الدول الجزرية الصغيرة النامية والكوارث الطبيعية

٤ - تعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية معاناة كبيرة من جميع أنواع الأخطار الطبيعية تقريبا. وتمثل الأخطار المتصلة بالأحوال الجوية بصفة خاصة، والظواهر المرتبطة بها مثل سقوط الأمطار والفيضانات والرياح العاتية والانهيئات الأرضية وأمواج العواصف الساحلية تهديدات محتملة خطيرة للزراعة والسياحة ومصائد الأسماك التي تشكل في الأغلب الصناعات الأساسية وتعزى إليها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة بالعواصف المدارية التي أظهرت زيادة في حدتها وتكرارها على مدى العقد، رغم حدوث خمود فيها في النصف الأول من العقد في منطقة البحر الكاريبي. وقد عانت منطقة البحر الكاريبي من عدد من الأعاصير منذ عام ١٩٨٨ وخاصة أعاصير جلبرت وهوغو وأندرو وجورج وميتش التي سببت أضرارا شديدة وضخمة. وعانت الدول الجزرية الصغيرة النامية ومناطق أخرى في المحيط الهادئ وخاصة جزر بولينيز الفرنسية وفيجي وجزر كوك وتونغا وساموا من نفس المصير. وتأثرت بشكل كبير الهياكل الأساسية مثل شبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمجاري كما كانت الآثار الاجتماعية ضخمة والنكسة التي تعرضت لها القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والسياحة كانت كبيرة هي الأخرى. وفي سانت كيتس ونيفيس، وهي جزيرة صغيرة

يقطنها ما يقل عن ٤٥ ٠٠٠ نسمة، قدر مجموع الضرر الناجم عن إعصار جورج بما يزيد على ٤٥٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة.

٥ - وفي السنوات الأخيرة، عصفت بجزر فيجي في جنوب المحيط الهادئ خمسة أعاصير حلزونية من بينها إعصار غافين في شباط/فبراير ١٩٩٧. وبلغ مجموع الوفيات ٢٥ شخصا وقدر الضرر الاقتصادي بما يزيد على ١٨ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة. وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى آب/أغسطس ١٩٩٨، في أوج التذبذب الجنوبي للنينيو، عانت فيجي من حالة جفاف شديدة للغاية. وكان الأثر التراكمي لتلك الكوارث الطبيعية مدمراً بالنسبة للسكان وبصفة خاصة فيما يتعلق بإمدادات المياه في الريف وصناعتي السياحة وقصب السكر اللتين انخفض دخلهما انخفاضاً كبيراً.

٦ - وكانت آثار ظاهرة النينيو/الانينيا التي صاحبها زيادة في تطرفات الأحوال الجوية مما أسفر عن فيضانات وحالات جفاف، محسوسة في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وفي كوبا، بلغ متوسط سقوط الأمطار نحو ٥٠ إلى ٧٠ في المائة فقط من المعتاد خلال موسم المطر ولكنه كان أكثر بكثير من المتوسط خلال موسم الجفاف، فكان ينهمر انهماً حاداً في نوبات قصيرة. وقدرت الأضرار التراكمية التي أصابت الإسكان والمحاصيل الغذائية والماشية وتربية النحل ومصائد الأسماك بمبلغ ١٠١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وخلال الفترة ذاتها، عانت بابوا غينيا الجديدة من الجفاف الذي أثر على ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، وقع زلزال ضخم قوته ٧ درجات في بابوا غينيا الجديدة تسبب في حدوث ثلاث موجات من الأمواج المدية التي بلغ ارتفاعها ما يتراوح بين ٧ إلى ١٠ أمتار. وغرق ما يزيد على ٢ ٠٠٠ نسمة ودمرت المساكن والمحاصيل.

٧ - وفي منطقة البحر الكاريبي، أدت ثورة بركان تل سوفرييه في مونتسيرات إلى تدهور الحالة في الجزيرة، التي تناقص سكانها من ١٢ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ما يقل عن ٥ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٨. وتسبب تدمير الهياكل الأساسية وإغلاق المطار في إصابة صناعة السياحة والاقتصاد ككل بالتوقف التام. وتبرز هذه الأمثلة مدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية وأيضاً في مواجهة مجموعة واسعة النطاق من الأخطار التي يمكن أن تؤثر عليها. وترجع إمكانية تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للكوارث إلى وقوعها جغرافياً في مناطق حساسة بشكل خاص لتقلب المناخ و/أو إلى كونها تقع في مناطق ذات نشاط سيزمي وبركاني قوي مثل مناطق المجاري التحتية أو على الصخور الناتئة وسط المحيط.

ثالثاً - آفاق الحد من الكوارث في المستقبل في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٨ - تعد الآثار المترتبة على التذبذب الجنوبي للنينيو والآثار المشؤومة لإعصاري جورج وميتش وارتفاع تكاليف الكوارث الطبيعية بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية وتأثيرها المتزايد على اقتصاداتها الهشة

أسبابا كافية لبدء مشاورات وطنية وإقليمية وعالمية بشأن ضرورة تعزيز تدابير منع الكوارث والتأهب لها وسياسات إضعاف آثار الكوارث الطبيعية على أساس عاجل. ونظرا لأن الكوارث الطبيعية لها تأثير على الاقتصاد فضلا عن البيئة، وأن التكلفة الفعلية للاستجابة لحالات الطوارئ والخسائر الاقتصادية وتكلفة الإصلاح والتعمير تكون أعلى بكثير من المقدّر في المعتاد وخاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب ما تسببه الكوارث الطبيعية من آثار تشمل الجزيرة بأكملها، فإن اقتصادها يتأثر تأثرا سلبيا لعدة سنوات.

٩ - والكوارث الطبيعية ليست شيئا لا يمكن تفاديه. فهي تنتج عن مزيج من الأخطار الطبيعية وضعف بعض البلدان وبعض الأنشطة البشرية. وقد تتسبب الآثار المترتبة على الأنشطة البشرية في المناخ وفي البيئة في زيادة الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية زيادة كبيرة. وحيث أن التأثير البشري يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية، لذلك فإن أي تغيير في السلوك البشري يمكن أن يغير أو على الأقل يقلل من حدوثها. فمن الممكن تفادي أو تقليل آثار الكوارث الطبيعية بل إنه لا غنى عن ذلك من أجل حماية الأرواح والممتلكات والبيئة.

١٠ - والمعرفة والتكنولوجيا اللازمتين لتفادي/ منع الكوارث قائمتين. وزادت قدرتنا العالمية على فهم منع الكوارث. ويتضمن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بالفعل مفهوما عالميا لتفادي/ منع الكوارث الطبيعية. ومن المهم بالفعل للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تمر بمرحلة التحول على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو إقامة ثقافة للحد من المخاطر. وينبغي ألا تكون خطط الحد من المخاطر عملية ميكانيكية تؤدي فيها الكارثة الطبيعية إلى استجابة لحالة الطوارئ ثم إلى علاج، بل ينبغي أن تكون جزءا من سياسات متكاملة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحد من المخاطر. وينبغي أن يكون الحد من المخاطر وإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ جزءا من إطار متكامل يحدد بوضوح استراتيجيات المنع: وهو أمر أساسي هام في القرن الحادي والعشرين.

١١ - ويلزم إيلاء اهتمام خاص للمجالات التالية عند تنفيذ سياسات الحد من الكوارث:

(أ) تغير المناخ - ساعد التحسن الذي طرأ على العلم والتكنولوجيا في مجال التنبؤ بالأحوال الجوية وأنظمة الإنذار المبكر الإقليمية والعالمية ذات الصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقديم إنذار مسبق بالعواصف المدارية ومساراتها المحتملة مما يساعد البلدان على اتخاذ إجراءات وقائية. ويلزم النهوض بتلك التكنولوجيات ويلزم التركيز على التنبؤ المتوسط والطويل الأجل بالمناخ بما في ذلك دراسة ظواهر مثل ظاهرة النينو. ويساعد التحسن في الاتصالات وزيادة الحوسبة في تقديم معارف ومعلومات جاهزة عن الظواهر الطبيعية. وتجرى دراسات لتحسين فهم هذه الظواهر مما سيساعد في الاستعداد الفعال للحد من المخاطر الناشئة عن الزلازل والفيضانات والأمواج المدية والأمواج العالية؛

(ب) الضعف في مواجهة المخاطر الاقتصادية والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك وتقييمها - تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة أكثر من الدول النامية الأخرى للتأثر بالتأثيرات الخارجية. وتترتب على جميع الكوارث الطبيعية المشار إليها في الفرع ثانياً أعلاه تأثيرات اقتصادية كبيرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق الخسائر في الأرواح والممتلكات والضرر الذي تسببه للبيئة. ويعني حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية وموقعها النائي أن أثر أي كارثة طبيعية على اقتصاد الجزيرة يكون أكبر نسبياً من حيث نصيب الوحدة في المنطقة من الضرر وحصة الفرد في التكاليف. لقد اتضح أن الأخطار ذات التأثير المماثل والحدة المماثلة تسبب ضرراً اقتصادياً أكبر في البلد الصغير جغرافياً عما تسببه في بلد كبير نسبياً، نظراً لأنه من المرجح أن يتأثر قطاع أصغر نسبياً في تلك البلدان. وتنطوي الأخطار المتصلة بالكوارث الطبيعية التي تحدث في اقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية على قدر من إمكانية التنبؤ بها: إذ تتوقف حدة تأثير الكوارث الطبيعية على التخصص الاقتصادي للبلد. وقد تجاوزت الخسائر المؤمن عليها في منطقة البحر الكاريبي منذ عام ١٩٨٨ مبلغ ٢٠ مليون دولار. ونتيجة لارتفاع التعويض، انسحبت شركات التأمين من منطقة البحر الكاريبي فضلاً عن المحيط الهادئ أو جعلت تقديم تأمين لتغطية الضرر الناتج عن العواصف المدارية باهظ التكلفة. وثمة أمر يحظى بقبول عام أنه يلزم وضع طرق متكاملة لتقييم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أي كارثة طبيعية تصيب الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واضعة هذه الغاية نصب أعينها، بوضع منهاج سيمكن من مقارنة الأثر الاقتصادي في القطاعات المختلفة وفي المناطق المختلفة من البلد لتمكين المخططيين من المجتمع الدولي والمخططين الوطنيين العاملين في مجال الحد من الكوارث من تحديد المجالات ذات الأولوية؛

(ج) البعد البيئي عموماً - غالباً ما يكون تقييم الضرر البيئي بما في ذلك تدهور الموارد الطبيعية عنصراً مهملاً في الممارسة المتعلقة بتقييم أثر الكوارث الطبيعية. ويمثل هذا العيب شاغلاً خاصاً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية حيث أن اقتصاداتها عادة ما تعتمد بشكل كبير على البيئة الطبيعية. وغالباً ما تكون الأنظمة الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية وهياكلها البيئية مثل شبكات المياه والمرافق الصحية والري، معرضة بشكل كبير للتأثر بالاضطرابات. فقد تسببت الكوارث الطبيعية التي حدثت في السنوات الثلاثة الماضية في ضرر جسيم في الأحراج وموارد المياه العذبة وشبكات تصريف الأمطار العاصفة ومصادر الأسماك وحواجز الفيضانات الأساسية. ويتفاقم ضعف النظم الإيكولوجية الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المختلفة نتيجة للأثر المزدوج للاستغلال المفرط وارتفاع مستوى البحر.

رابعا - استنتاجات وتوصيات تتبع في المستقبل

١٢ - كجزء من متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال منع الكوارث الطبيعية والبيئية، ستقدم مجموعة من التوصيات إلى المجتمع الدولي عن طريق الأحداث الختامية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ومنها منتدى البرنامج الختامي الذي يعقد في عام ١٩٩٩ والذي سيتضمن جلسات تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد.

١٣ - وستتضمن التوصيات المستندة إلى الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية سياسات ملموسة ومتكاملة للتنمية المستدامة، مع تركيز خاص على الجوانب المتعلقة بالحد من الكوارث على النحو المشار إليه في الفرع ثالثا الوارد آنفا. كما ستتضمن عناصر مبتكرة مثل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل إقامة صلات بين عالم المؤسسات الذي يضم شركات خاصة صغيرة ومتوسطة ودولية وبين صانعي القرارات على جميع المستويات. وقد ثبت نجاح هذا النهج وفعاليته من حيث التكلفة في مناطق مختلفة، وخاصة إذا تضمنت الاحتياجات الخاصة بشركات التأمين. وستشكل التوصيات مدخلا لوضع استراتيجية للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين.

١٤ - والبرامج المحددة أدناه هي عبارة عن نماذج للأطر الإقليمية للتعاون أو لأطر التعاون المتعلقة بمسائل محددة التي تعرض نظرة متعمقة لما يمكن أن تكون عليه البرامج الإقليمية أو الدولية للحد من الكوارث في المستقبل. ونظرا لصغر حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكاريبي والمحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي، فيجب عليها أن تنشئ مؤسسات إقليمية أو تعزز المؤسسات القائمة وأن تشارك بنشاط في المؤسسات الدولية نظرا لأنه من الصعب بالنسبة لكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبني على حدة المهارة والخبرة وأنظمة المعلومات اللازمة لتنفيذ برامج للحد من الكوارث. وبدون توافر المعلومات ذات الصلة، سيكون من الصعب إقناع صانعي السياسات والقادة السياسيين بضرورة إدماج الحد من الكوارث في خطط التنمية الوطنية.

١٥ - ويجري تنفيذ برنامج جنوب المحيط الهادئ للحد من الكوارث منذ ثلاث سنوات ونصف بدءاً من عام ١٩٩٤، ورحلت بعض الأنشطة إلى حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويهدف البرنامج إلى زيادة تنفيذ كل بلد لبرنامج إدارة الكوارث بمشاركة مجتمعية أكبر وشراكة فعالة بين مختلف الجهات الفاعلة وهي الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية والمانحون. وسيعزز البرنامج إنجازاته في الماضي بينما يستحدث أنشطة جديدة. وفيما يلي بعض الأنشطة التي سيتناولها البرنامج:

(أ) الحد من الكوارث في المجتمعات المحلية - لم تستفد بعد المجتمعات في جنوب المحيط الهادئ بما فيه الكفاية من الإنجازات الأخيرة في مجال إدارة الكوارث. ويعد وضع استراتيجية شاملة للحد من الكوارث في المجتمعات المحلية بالنسبة لكل بلد تحدد الاحتياجات والأولويات المتعلقة بتقديم خدمات إدارة الكوارث حتى مستوى المجتمع المحلي خطوة هامة في ضمان أن تكون مشاركة مجموعة واسعة النطاق من الأطراف المؤثرة قائمة على اتباع نهج مشترك وأن تستفيد من الميزة النسبية لكل مجموعة من الأطراف المؤثرة. وستعقد حلقات عمل في بلدان منتقاة لوضع الاستراتيجية؛

(ب) التدريب على إدارة الكوارث - تعززت بشكل كبير في السنوات الأخيرة قدرة المسؤولين في البلدان على تصميم وإجراء تدريب في مجال إدارة الكوارث. ومع ذلك فإنه يلزم لتحقيق استدامة طويلة الأجل التصدي لبعض الثغرات مثل وضع مواد إضافية لدعم التدريب على الصعيد الإقليمي في مجال تنمية

المهارات وزيادة تعزيز قدرة بلدان جزر المحيط الهادئ على تكييف مواد التدريب الإقليمي لتناسب مع الاستعمال داخل البلد وإنشاء آلية إقليمية لتنسيق دعم التدريب على إدارة الكوارث؛

(ج) تخفيف آثار الكوارث - لا تزال ضرورة إدماج تقييم الأخطار الطبيعية على مستوى السياسات العامة ومستوى التخطيط تمثل أولوية عليا نظرا للخطر الذي تفرضه الأخطار الطبيعية على جهود التنمية الوطنية.

١٦ - وتعد رابطة دول منطقة البحر الكاريبي هيئة حكومية دولية تجمع الدول والأقاليم الجزرية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا. وأنشئ مجلس من وزراء الخارجية لرأس الرابطة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئ فريق خاص معني بالكوارث الطبيعية كجزء من اللجنة الخاصة لحماية وصون البيئة والبحر الكاريبي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تمت الموافقة أثناء الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري على مشروعين متصلين بالكوارث والبيئة بغية عرضهما على مؤتمر القمة الرئاسي القادم الذي يعقد في سانت دومينغو في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ١٩٩٩. ويتضمن المشروعان استراتيجية لمنطقة البحر الكاريبي والآليات الأساسية واتفاق التعاون الإقليمي في مجال إدارة الكوارث الطبيعية.

١٧ - وتحدد الاستراتيجية البرامج والأنشطة التالية التي يتعين تنفيذها في مجال الكوارث الطبيعية كجزء من شواغل رابطة الدول الكاريبية وهي: تحديد الأولويات الإقليمية؛ وتحديد القطاعات الضعيفة في البلدان؛ ووضع قواعد بيانات إقليمية ووطنية عن المشاريع الإقليمية والوطنية للحد من الكوارث؛ وإنشاء أو تعزيز مراكز إقليمية ووطنية مزودة بقواعد بيانات عن منع الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها والبحث والاستجابة في هذا المجال؛ وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن التشريعات الحالية المتصلة بإدارة الكوارث؛ وتجميع وانتقاء الموافقة على مشاريع متعددة الجنسيات لمنع الكوارث وتخفيف آثارها لعرضها على السلطات المسؤولة عن الصندوق الخاص لرابطة الدول الكاريبية؛ وتعزيز نشر معلومات وبرامج للإعلام العام والتعليم لبت وعي في مجال اتقاء الكوارث.

١٨ - وعملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ بشأن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو، عقدت حلقة دراسية دولية عن موضوع "النينوى: تقييم وإسقاطات" في غواكيل إيكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. واستندت الحلقة إلى تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو (A/53/487) الذي يورد توصيات بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات للوقاية من أثر حوادث النينيو في المستقبل. وأتاح اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين أول منبر دولي لإلقاء نظرة علمية وتقنية شاملة على أحداث ظاهرة النينيو في الماضي ومن بينها وصف عالمي للظاهرة؛ واستعراض حالات شذوذ المناخ والآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة في المناطق المختلفة المتأثرة بظاهرة النينيو ومن بينها جنوب المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي؛ والحالة الحالية للتنبؤ بالمناخ؛ والقدرة على تطبيق هذه التنبؤات عند اتخاذ القرارات. وحقق الاجتماع أيضا تعاوناً بين العلم والتكنولوجيا ومسائل التطبيق وخاصة شواغل المجتمعات الضعيفة. وتحقق هذا عن طريق أربعة أفرقة للمناقشة معنية

بالشواغل الاقتصادية والبيئية والإنمائية والاجتماعية. وأتاح الفرصة أيضا لتقاسم المعلومات مع الأفراد المعنيين وفهم شواغل السكان المتأثرين.

١٩ - وتعتبر هذه الاستراتيجية المستمرة التي تتبعها الأمم المتحدة استراتيجية ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب موقعها الجغرافي وضعفها. ويبرز الجانب المتكرر لظاهرة التذبذب الجنوبي للنينيو (فترة تتراوح من سنتين الى ثلاث سنوات من الأحداث الصغيرة، ومن ٧ إلى ١١ سنة من الأحداث الضخمة) وصلتها المباشرة بفقدان الأرواح وتدمير الموارد الاقتصادية في منطقة جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ضرورة قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمشاركة بنشاط في استراتيجية الأمم المتحدة عن طريق المؤسسات الإقليمية والوطنية واللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وعن طريق المشاركة النشطة في اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين الثاني الذي سيعقد في ليما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٢٠ - وعقد مؤتمر دولي عن أنظمة الإنذار المبكر للحد من الكوارث الطبيعية في بوتسدام بألمانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وأصدر الاجتماع إعلان بوتسدام الذي يعرض توصيات ذات صلة في مجال الحد من الكوارث ومنع الخسائر في الأرواح والممتلكات. ويرجع في الأغلب حدوث خسائر في الأرواح والممتلكات الى عدم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة على التنبؤ بالكوارث الطبيعية وتقديم إنذار فعال وفي حينه. ويؤدي تركيزها بعد ذلك على الإغاثة والإصلاح الى تقويض قدرتها على تكريس موارد مالية كافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٢١ - ويؤكد إعلان بوتسدام أن الإنذار المبكر يعد أكثر تدبير عملي وفعال لاتقاء الكوارث. ويشدد على الطابع المتعدد التخصصات والمتعدد القطاعات لعملية الإنذار المبكر. ورغم استناد الإنذار المبكر الى العلم والتكنولوجيا، فيجب أن يكيف لخدمة احتياجات الأفراد وبيئتهم ومواردهم. ورغم أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تتقاسم خصائص الضعف، فإن خصائصها الاجتماعية والثقافية والسياسية متباينة. ولذلك فإن التحدي الهائل الذي يتعين مواجهته عند النظر في وضع أنظمة للإنذار المبكر من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية يتمثل في تصميم آليات تأخذ في الحسبان الاحتياجات والقدرات التقنية الإقليمية وتعترف في نفس الوقت بسيادة واستقلالية كل دولة. ويمكن إقامة حجة قوية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية للإقناع بالاستثمار في أنظمة فعالة للإنذار المبكر على الرغم من تكلفتها الباهظة، وخاصة عندما تؤخذ في الحسبان الخسائر البشرية والاقتصادية المرتبطة بصفة عامة بعدم كفاية الإنذار. ورغم أن الدولة الجزرية الصغيرة النامية ليس لديها موارد مالية تكفي لبناء هياكلها الأساسية للإنذار المبكر، فيجب أن تتوافر لكل منها القدرة على تحذير مواطنيها المعرضين للتهديدات الطبيعية والبيئية الوشيكة.

٢٢ - وتدعو الجمعية العامة في قرارها ١/٥٣ بآء الى التعاون الفعال بين المؤسسات المالية الدولية وهيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة حكومات البلدان المتأثرة بإعصار جورج في تحديد احتياجاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل كأساس لتعبئة الموارد اللازمة لأنشطة الإصلاح والتعمير. وفي

ذلك الصدد، وفي إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، يلزم النظر في نهج مشترك بين الوكالات تدعمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المناسبة ومن بينها في جملة جهات المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية من أجل وضع استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة وللحد من الكوارث من أجل أنتيغوا وبربودا والجمهورية الدومينيكية وسانت كيتس ونيفيس وكوبا وهايتي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثبت أن الطابع المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات لمثل هذه الاستراتيجية فعال في العمل الذي اضطلعت به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بظاهرة النينيو والتابعة للأمم المتحدة.

— — — — —